تقديـــم :

ترتبط قضية أعالى النيل ارتباطاً وثيقاً بالمنافسة الاستعمارية بين الدول الأوربية على أفريقيا وبخاصـــة منطقة أعالى النيل . كما أن مسألة المياة فى أعالى النيل وأثرها فى التطورات التاريخة فى المنطقة لها اتصـــال كبير بذات القضية ، فمياه النيل باستخداماتها الثلاث ـ الشرب ، والرى ، والطاقة الكهربائية ـ هى من أكثـــر الأمور حيوية وإثارة فى العلاقات الدولية . ، فهى من ناحية قضية اقتصادية تدخل فى أساس تنمية وتطويـــر المجتمعات ، وتعد من ناحية ثانية قضية سياسية تخضع للمساومات وتبادل المصالح ، وهى أخيرا قضية قانونيـــة تبحث عن حلول جذرية طبقا لقواعد القانون الدولى . وقد شغلت مياه النيل ومنابعها مثل هذا القدر الخـــاص فى العلاقات الدولية ـ تاريخا وآنا وربما مستقبلا من هنا كان اختيار " قضية أعالى النيل فى العلاقات الدوليـــة من عام ١٨٨٥ إلى عام ١٩٥٩ م " عنوانا لهذا البحث . ، ويرجع اختيار عام ١٨٨٥ بداية لهذا البحـــث إلى أهمية هذه السنة دوليا ، حيث عقد خلالها مؤتمر برلين الثانى ، ففى هذا المؤتمر حققت الدول الأوربيـــة فى سباقها الاستعمارى الحل للمعادلة الصعبة بين مجالات التوسع الإمبريالى والإمكانات الحقيقية للـــدول الاستعمارية وذلك بتقرير مبدأ " مناطق النفوذ " لأول مرة فى تاريخ التنافس الدولى ، فكان هذا المؤتمـــر بمثابة الحماية الشرعية للدول الأوربية لإقامة مستعمرات لها فى أفريقيا . كما يرجع اختيار عام ١٩٥٩ نهاية للبحث إلى أنه تاريخ عقد اتفاق الانتفاع الكامل بمياه النيل بين مصر والسودان ، حيث كانت هذه الاتفاقية نموذجـــاً فى مجال العلاقات الدولية بالنسبة للأنهار الدولية فتضمنت عددا من المبادىء الحديثة المتعلقة بحقوق الـــدول التى تقع على نهر مشترك ، إلى جانب أنها وضعت القواعد والأسس التى بها يمكن الاستفادة من مياه النيل .

ويرجع اختيار الدارس لهذا الموضوع إلى أهميته فى العلاقات الدولية عامة وعلاقات مصر ومصالحها الاقتصادية خاصة . كما كان لتشجيع الأستاذ الدكتور إبراهيم شحاته حسن أثره فى حسم الاختيار لاهتماماته عامة بتاريـــخ المنطقة وتاريخ البلدان التى قضى بها شوطاً طويلاً من حياته العلمية والاجتماعية ومنها السودان .

وقد أهتمت مصر اهتماما بالغا بنهر النيل عامة ومنابعه خاصة منذ البداية ، فشجعت الرحلات الجغرافية فى حوض النيل حتى استطاع عدد من الرحالة والمستكشفين ـ المصريين أمثال سليم قبودان ومحمد رمـــزى باشا والبكباشى محمد مختار وإبراهيم فوزى ، وكذلك الأجانب أمثال سبيك Speke وبرتون Burton وجرانت Grant وستانلى Stanly وصمويل بيكر Baker وغوردون Gordon وجيسى من الوصول إلى منابع النيل . وبفضل تلك الجهود تم كشف النقاب عن منطقة أعالى النيل التى ظل يكتنفهـــا قدر غير قليل من الغموض حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وقد سار البحث فى دراسته لقضية أعالى النيل فى العلاقات الدولية ١٨٨٥ — ١٩٥٩ فى اتجاهين متلازمين ، الاتجاه الأول تمثل فى استعراض المشروعات الاستعمارية فى مناطق أعالى النيل ، وتقسيم أملاك القارة الأفريقية بين الدول الاستعمارية بموجب مؤتمر برلين ١٨٨٥ ، ثم تابع الدارس هذا الاتجاه ممثلا فى امتداد النفوذ الاستعمارى إلى داخل القارة الأفريقية وبخاصة منطقة أعالى النيل فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، بفضل التقدم الصناعى الذى حققته غالبية الدول الأوربية فى مطلع القرن التاسع عشر ، وقبل هذا التاريخ لم يكن هناك أى اهتمام أوربى بحوض النيل ، لكن سرعان ما أصبحت منطقة أعالى النيل حلقة رئيسية فى سلسلة المستعمرات التى تسعى الدول الأوربية إلى تكوينها فى أفريقيا .

وهكذا أصبحت منطقة أعالى النيل مطمعاً لكثير من الدول الأوربية كى تحتل موقعا استراتيجيا فى أفريقيا وكان على رأس هذه الدول بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ، ووصلت المنافسة بين هذه الدول إلى حد أنذر بنشوب حرب بين بريطانيا — صاحبة النفوذ الأقوى فى أفريقيا — والدول الأوربية الأخرى المنافسة لها فى أعالى النيل . وقد استطاع الباحث بما رجع إليه فى المصار الأصلية — أن يعرض لفصول هذا التنافس الدولى ، وانفراد بإبراز دور الدبلوماسية البريطانية تجاه الدول الأخرى المنافسة لها فى أعالى النيل ونجاحها عبر عدة اتفاقيات دولية من الانفراد بمنطقة أعالى النيل .

أما الاتجاه الثانى فيعالج أهمية مياة النيل بالنسبة لمصر ، والدور الذى قامت به مصر من أجل الحفاظ على حقوقها الطبيعية والتاريخية فى أعالى النيل . وفى هذا الاتجاه عرض الدارس من خلال وثائق وزارة الخارجية البريطانية مشروعات السدود التى أقيمت فى أعالى النيل وكذلك المشروعات المقترح إقامتها ، من حيث أهمية هذه المشروعات والصعوبات التى واجهت تشييدها ، وموقف الحكومة المصرية منها . كما عرض الدارس مسألة مياه النيل فى المفاوضات المصرية — البريطانية ، وهى المسألة التى كان لها الأولوية فى جدول الأعمال فى المفاوضات المصرية — البريطانية عند بحث مسألة السودان . وتم تنظيم الاستفادة بمياه النيل عن طريق الاتفاقيات الدولية . واتضح من هذا الاتجاه نجاح الدبلوماسية البريطانية فى الحفاظ على نفوذها فى أعالى النيل ، والحصول على اعترافات من جانب الدول الأوربية التى كانت طرفا فى هذه الاتفاقيات بمصالحها فى وادى النيل ، وضرورة إشراف الحكومة البريطانية على موارد مياه النيل وروافده التى تعتبر مصدر الحياة فى شمال وادى النيل وجنوبه .

ولتحقيق الهدف من الدراسة جاء الفصل الأول بحمل عنوان " التنافس البريطانى — الفرنسى على أعالى النيل ١٨٨٢ — ١٨٩٩ " حيث تناول الباحث فى هذا الفصل المشروعات الاستعمارية فى مناطق أعالى النيل التى تجمعت حولها أطماع عدد من الدول الأوربية ، وانتهت بانتصار السياسة البريطانية التى كانت حريصة على ألا تسبقها

دولة غيرها فى احتلال مركز هناك ، فقد نجحت الحكومة البريطانية فى إبعاد المنافسة الألمانية عن أعالى النيل بإبرام اتفاقية هليجو لاند عام ١٨٩٠ . كما أبرزت الدراسة فى هذا الفصل مراحل الصراع البريطانى — الفرنسى فى أعالى النيل ، ووقفت على تفاصيل المفاوضات البريطانية — الفرنسية من أجل تسوية المشاكل بين الدولتين ، وفى الحقيقة كانت المفاوضات دبلوماسية فى المقام الأول ، ظهر فيها براعة الساسة من الجانبين لاحتواء الأزمة وفى الوقت نفسه تحقيق مكاسب لدولتيهما فى المباحثات .

لم تكن بريطانيا وفرنسا وألمانيا هى الدول الوحيدة ذات الأطماع الخاصة فى أعالى النيل ، وإنما شاركت هذه الدول فى التنافس على أعالى النيل قوتان أخريان هما إيطاليا وبلجيكا . لذلك جاء الفصل الثانى من البحث تحت عنوان " الزحف الإيطالى — البلجيكى نحو أعالى النيل " عارضا لمشروع إيطاليا الاستعمارى فى شرق أفريقيا واتفاقية أوتشيالى فى ضوء التنافس البريطانى — الفرنسى — الإيطالى فى أعالى النيل ، والسياسة البريطانية بعد معركة عدوة إزاء الأطماع الأوربية فى أعالى النيل ، وتناولت فى هذا الفصل ، مشروع ليوبولد الاستعمارى فى الكنغو وأعالى النيل ، واتفاقية مايو ١٨٩٤ فى ضوء التنافس البريطانى — الفرنسى — البلجيكى ، وكذلك السياسة البريطانية بعد عام ١٨٩٤ إزاء مركز بلجيكا فى أعالى النيل .

أما الفصل الثالث فجاء دراسة " لمنطقة أعالى النيل ومشكلات الحدود الدولية بين أقاليمه " فمشكلة الحدود بالنسبة لمنطقة أعالى النيل تتصف بحساسية ذات أبعاد خاصة ، نظراً لأهمية حوض النيل بالنسبة للدول الأوربية التى صار لها وجود استعمارى فى أفريقيا وبخاصة بريطانيا ، لذلك كان لابد من تسوية حدود أعالى النيل مع الدول المجاورة . فتناول الدارس فى هذا الفصل مشكلة الحدود برمتها وعرض أهم الاتفاقيات الدولية التى تمت بمقتضاها تسوية حدود إقليم أعالى النيل مع أثيوبيا ، والحدود الشرقية مع أريتريا ، والحدود الجنوبية مع أوغنده ، وكذا الحدود الغربية مع كل من أفريقيا الاستوائية ودولة الكنغو الحرة .

ولما كان نهر النيل هو الشريان المشترك بين مصر والسودان وهو مصدر الحياة ومرجع السياسة والحكم لكلتا الدولتين عبر مختلف العصور — فقد أفردت الدراسة ثلاثة فصول تتعلق بالنيل ومياهه ، بداية من الفصل الرابع عن " مشروعات الرى فى أعالى النيل وآثارها على مصر " ففى هذا الفصل ، تم تناول تقرير السير وليم جارستين عن سدود النيل متتبعاً أهمية النيل بالنسبة لمصر ، وتطور فكرة تخزين المياة ، ومشروعات الرى الكبرى التى أقيمت فى أعالى النيل مثل خزان سنار على النيل الازرق ، وتشييد خزان جبل الاولياء على النيل الابيض ، وتعلية سد أوين فى أوغنده لصالح مصر ، وكذلك مشروعات الرى المقترح إقامتها فى أعالى النيل والتى تمثلت فى قناة السدود ، وخزان بحيرة ألبرت ، وخزان بحيرة تانا .

وفى الفصل الخامس تم استعراض " مشكلة مياه النيل فى مشروعات الاتفاق بين الحكومتين المصرية والبريطانية من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٧ " . فقد كان لهذه المشكلة نصيب فى المفاوضات بين مصر وبريطانيا ، لذلك تناولت الدراسة فى هذا الفصل أهم ما جاء بخصوص مياه النيل فى تلك المفاوضات : فى مشروع ملنر ، وفى مشروع عدلى — كيرزون ، وفى مفاوضات سعد — ماكدونالد ، وفى مشروع ثروت — تشمبرلين .

وجاء الفصل الخامس عن " مياة النيل فى الاتفاقيات الدولية " . فنتيجة لتحكم بعض الدول الأوربية فى البلدان المستفيدة من مياة النيل ، بدأت النزاعات والمشاكل تبرز واضحة ، وكانت تحل بعقد اتفاقيات ثنائية ، وتم إبرام مجموعة من الاتفاقيات المتعلقة بتنظيم مياة النيل — بهدف منع الاستغلال الضار — على غرار العديد من الاتفاقيات الخاصة بتنظيم استغلال الأنهار الدولية . وقد دعمت هذه الاتفاقيات ، التى كانت ترتكز على إقرار الحقوق والضمانات لدول المصب باعتبارها العنصر الضعيف فى العلاقة ، روح التعاون بين دول حوض النيل خاصة بين مصر والسودان . لذلك تناول هذا الفصل اتفاقيات مياه النيل فى أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، واتفاقية مياه النيل سنة ١٩٢٩ ، والاتفاقيات الدولية بعد عام ١٩٢٩ ، والاتفاقية الدولية لمياة النيل عام ١٩٥٩ .

وقد واجه الباحث بعض الصاعب أثناء جمع مادة هذا البحث ، وخاصة ما واجهه فى دار الوثائق القومية ، فكثير من الوثائق فى هذه الدار فى حالة رثه ، غير منسقه ، بل إن غير قليل منها مبتور . يضاف إلى هذا قلة المراجع العربية التى تناولت هذا الموضوع ، وطول الفترة التاريخية موضوع الدراسة وتشعبها .

ومع ذلك ، اعتمدت الدراسة فى إتمام هذا البحث وإخراجه على هذا النحو على العديد من المصادر الأصلية غير المنشورة أهمها : محافظ أبحاث السودان ، وملفات عابدين ، وملفات مجلس الوزراء بدار الوثائق القومية بالقلعة ، ومراسلات وزارة الخارجية البريطانية المتعلقة بمصر والسودان من ١٩٠٠ إلى ١٩١٣ كذلك من مصادر هذه الدراسة الوثائق البريطانية بعنوان Further Correspondence Respecting the Affairs Egypt & Sudan.

المحفوظة " بدار الوثائق المركزية " التابعة لوزارة الداخلية السودانية . وكذلك وثائق وزارة الخارجية البريطانية Foreign Office الموجودة بدار الوثائق العامة بلندن Public Record office وقد حصل الباحث على هذه الوثائق مصورة من مكتبة الأستاذ الدكتور إبراهيم شحاته حسن .

استفاد الدارس من المجموعة الموجودة تحت رقم F.o. 407 للسنوات من ١٩٢١ إلى ١٩٢٩ ، التى تعالج موضوع مشروعات النيل ، والتى استعارها من الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق .

واعتمد الدارس أيضا فى هذا البحث على التقرير السنوى الذى كان يرفعه الحاكم العام إلى المعتمد البريطانى باسم :

Sudan Annual Report Covernor . 1902 - 1913

وكذلك أوراق ونجت الخاصة المحفوظة بجامعة درهام ، وقد استعار الباحث مجموعة من هذه الأوراق من الأستاذ الدكتور إبراهيم شحاته حسن .

واعتمد الباحث على مجموعة من المراجع الاجنبية والعربية أقرب إلى الدراسات الوثائقية ، منها على سبيل المثال كتاب :

- Sanderson, E,N: England, Europe, The upper Nile , 1882 - 1899.
- Langer, W : The Diplomacy of imperialism.
- Hertslet, E : The Map of Affrica.
- Shibeka, M : British Policy in the sudan.

كما تزود الدارس من الأستاذ الدكتور شوقى الجمل بمعلومات وثائقية قيمة وردت فى كتابة " الوثائق التاريخية لسياسة مصر فى البحر الأحمر ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ " .

وكان لنصائح أستاذى الدكتور / إبراهيم شحاته حسن ـ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بالكلية وتوجيهاته أثرها العظيم فى تذليل كثير من العقبات التى واجهتنى ، وتقويم مسارى فى بحثى .وقد أفانى على بكثير من الارشادات فى مراحل إعداد الدراسة ومراجعتها على الرغم من ظروفه الصحية ـ حفظه الله ومنحه العافيه .